الإستراتيجية وخطة العمل
لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
بين الدول الاعضاء في
منظمة المؤتمر الاسلامي

منظمة المؤتمر الاسلامي

منشورات مركز انقرة ١٩٩٧

منظمة المؤتمر الأسلامى

الاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى

بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى

ISBN ٩٢ ٩٠٤٧ ١٣٤ ٤

Computer-set, printed and published by the SESRTCIC,
Attar Sokak No. ٤, G.O.P., ٠٦٧٠٠ Ankara, Turkey.

Telephone: (٩٠) (٣١٢) ٤٦٨ ٦١ ٧٢; Telefax:(٩٠) (٣١٢) ٤٦٧ ٣٤ ٥٨;
Telex: (٠٦٠٧) ١٨٩٤٤٨٣٨ irec tr; Cable: RISLAM;
e mail: sesrtcic@tr-net.net.tr

المحتويات

تصدير

مقدمة

استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى

خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى

تصدير

نظرا للتغيرات السياسية والاقتصادية الهامة التى تحدث على المسرح العالمى منذ نهاية الثمانينات شعرت منظمة المؤتمر الأسلامى بضرورة صياغة استراتيجيات جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الاعضاء. وقد تمخض هذا الجهد عن اعداد واعتماد الوثائق المضمنة فى هذا الكتيب.

و قامت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى لمنظمة المؤتمر الاسلامى (الكومسيك)، والتى يرأسها فخامة رئس الجمهورية التركية، باعداد واعتماد هاتين الوثيقتين الاساسيتين، اى استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى، بناء على التفويض الصادر للكومسيك من قبل مؤتمر القمة الاسلامى السادس والذى عقد بداكار فى عام ١٩٩١.وتمت المصادقة على هذه الوثائق، والتى تاخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة والتغيرات الكاسحة التى حدثت فى الاقتصاد العالمى، من قبل مؤتمر القمة الاسلامى السابع والذى عقد بالدار البيضاء فى ديسمبر عام ١٩٩٤. وفوض مؤتمر القمة الاسلامى السابع الكومسيك ايضا بتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل والقيام بمراجعتهما متى ما دعت الحاجة الى ذلك.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الاستراتيجية، وكذلك خطة العمل، ارتكزتا على بعض المبادئ والآليات العملية الجديدة والتي تهدف الي الاسراع بعملية التنفيذ وتعزيز الارادة السياسية للدول الاعضاء فيما يختص بتشجيع وتوسيع التعاون الاقتصادي تحت مظلة منظمة المؤتمر الاسلامى. وبالاضافة الي هذه المبادئ الجديدة، مثل التعاون على مستوى المجموعات شبه الفرعية والتحرر الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص الفعالة، فان احد الاختلافات الاساسية بين خطة العمل

الجديدة هذه وخطة عام ١٩٨١ السابقة هي ان الخطة الحالية تشتمل على آلية تنفيذ ومتابعة مفصلة لحد ما.

وتدعوا آلية التنفيذ والمتابعه الي عقد اجتماعات للخبراء في مجالات التعاون المضمنة في الخطة الجديدة. ويتوقع من الخبراء ان يقوموا خلال هذه الاجتماعات بتحديد مشروعات ملائمة ومعقولة وتكوين "لجان للمشروعات" من الدول الاعضاء الراغبة للمشاركة في هذه المشروعات. ومن ثم ستتواصل انشطة التعاون علي مستوي "لجان للمشروعات" مع تقديم تقارير دورية للكومسيك واجهزة منظمة المؤتمر الاسلامى الاخرى ذات الصلة وذلك بغرض التنسيق.

وبصفتى كامين عام لمنظمة المؤتمر الاسلامى اود ان اشير الي اهمية التنفيذ الكامل والدقيق لخطة العمل والذى من شانه ان يساعد ليس فقط فى استغلال امكانيات الدول الاعضاء بل والامة الاسلامية باسرها.

وفي الختام اود ان اعبر عن شكرى العميق وعن امتناني للدكتور شادي جيندروك المدير العام لمركز انقرة ولموظفيه الاكفاء على مساهماتهم الفعالة فى جميع مراحل اعداد ونشر الوثائق المضمنة في هذا الكتيب.

الدكتور عزالدين العراقى

الامين العام لمنظمة لمؤتمر الاسلامى

مقدمة

تقرر ،خلال مؤتمر القمة الاسلامى السادس والذى عقد بداكار ،السنغال، خلال الفترة ٩-١١ ديسمبر ١٩٩١، بموجب القرار رقم ٦/٢-أق ٠ق -أ الطلب من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى (الكومسيك) "اتخاذ الخطوات اللازمة، بما فيها الدعوة الى عقد اجتماعات وحلقات عمل لفريق من الخبراء من اجل وضع استراتيجيات جديدة لخطة العمل الهادفة الى تعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان الاعضاء ، على ان يرفع الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى هذه الاستراتيجيات الى اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى من اجل اقرارها واتخاذ ما يلزم بشانها فى اقرب وقت ممكن. وباعتماد ذلك القرار، لم تعيد القمة الى الاذهان القرارات السابقة لمؤتمرات القمة الاسلامية ووزراء الخارجية وقرارات الكومسيك المتعلقة بتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الاسلامى لعام ١٩٨١ فحسب، بل اخذت فى الاعتبار "التحولات الاقتصادية الجديدة التى طرأت على المستوى العالمى ولا سيما من جراء انشاء السوق الاوربية الواحدة وكذلك التطورات فى شرق اوروبا وتاثير تلك التطورات على البلدان الاعضاء." وأكد على "الدور الهام الذى يمكن ان يضطلع به القطاع الخاص فى تعزيز وتنويع وتوسيع التعاون الاقتصادى فيما بين الدول الاعضاء." واكد مجددا "الحاجة الى وضع استراتيجيات جديدة لخطة العمل مع مراعاة التغييرات الهيكلية التى حدثت فى الاقتصاد العالمى وما حدث من تطورات فى اقتصاديات البلدان الاعضاء منذ عام ١٩٨١."

وتعقيبا للقرارات ذات الصلة وتوجيهات الكومسيك، اعد مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية فى انقرة، تركيا، مشروعا مبدئيا لاستراتيجية جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى. ولقد نوقش هذا المشروع باسهاب كبير على جزئين فى اجتماعين للخبراء عقد احدهما فى اسطنبول (٤-٦ سبتمبر ١٩٩٢) والآخر فى القاهرة (١٦-١٨ فبراير ١٩٩٣) وقدما للكومسيك للمصادقة عليهما. ووحدت الدورة التاسعة للكومسيك، فى سبتمبر ١٩٩٣، الجزئين فى وثيقة واحدة بشكلها النهائى المرفق فى هذا الكتيب. كما طلبت الدورة المشار اليها من مركز انقرة

اعداد مسودة خطة العمل المنقحة ، بالتعاون مع مؤسسات منظمة المؤتمر الاسلامى الوثيقة الصلة بالموضوع، التى سوف تاخذ هيئة وثيقة سياسات تتضمن مجالات التعاون الاقتصادى الرئيسية.

لقد اعدت المسودة المبدئية للخطة المنقحة المذكورة من قبل مركز انقرة، وتم النظر فيها من قبل احتماع استشارى عقدته مؤسسات منظمة المؤتمر الاسلامى المختصة ما بين ٢٢ـ٢٤ فبراير ١٩٩٣ فى اسطنبول. ثم نوقشت الوثيقة فيما بعد فى احتماع مائدة مستديرة على مستوى رفيع نظم من قبل البنك الاسلامى للتنمية فى جدة فى ٢٠ـ٢١ ديسمبر ١٩٩٣. ثم نقحت المسودة الثالثة ايضا خلال احتماع خبراء حكوميين عقد بجدة فى ٩-١١ ابريل ١٩٩٤ لتقديمها للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك. وناقشت لجنة المتابعة المسودة المذكورة خلال احتماعها العاشر فى اسطنبول فى ١٤-١٦ مايو ١٩٩٤ وقررت تقديمها للكومسيك. وقررت الكومسيك تبنى المسودة بعد دراستها خلال دورتها العاشره فى اسطنبول فى ٢٢ـ٢٥ اكتوبر ١٩٩٤.

واخيرا قدمت الوثيقة بالاضافة الى الاستراتيجية التى وافقت عليها الكومسيك سابقا لمؤتمر القمة الاسلامى السابع الذى عقد فى الدار البيضاء فى الفترة من ١٣ الى ١٥ ديسمبر ١٩٩٤، والذى صادق عليها من خلال القرار رقم ٧/٨ـاق (ق.أ).

وبعد ان عبر القرار عن "ادراكه للاهمية التى تتخذها، بالنسبة للبلدان الاعضاء، التجمعات الاقتصادية الجديدة على الصعيد العالمى بصفة خاصة نتيجة لانشاء السوق الاوروبية الموحدة وكذلك انشاء وتقوية المجموعات الاقتصادية الاقليمية فى الامريكتين وآسيا والمحيط الهادى، الى جانب تقدم عملية السلام فى الشرق الاوسط وانتهاء جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف"فان القرار المشار اليه تضمن ما يلى:

"١. يعتمد لاستراتيجية وخطة العمل الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بين البلدان الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى اللتين اقرتهما الدورة العاشره للكومسيك.

"٢. يسجل مع التقدير ان استراتيجية التعاون الاقتصادى التى اعتمدتها الكومسيك من شانها النهوض بالتعاون بين المجموعات الفرعية للبلدان الاعضاء، وانها ترتكز على مبادئ تعزيز القطاع الخاص والتحرر الاقتصادى والتكامل مع الاقتصاد العالمى وعدم المساس بالهياكل الاقتصادية والسياسية والقانونية والدستورية للبلدان الاعضاء والتزاماتها الدولية.

"٣. يسجل مع التقدير ان خطة العمل وثيقة سياسية عامة ومرنة قابلة للتنقيح خلال التنفيذ تمشيا مع الاحكام المنصوص عليها فى الفصل الخاص بالمتابعة والتنفيذ.

"٤. يقر بالحاجة الماسة الى تنفيذ خطة العمل الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بين البلدان الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى عملا بمبادئ االاستراتيجية وطرق تنفيذها ووفقا للاجراءت المقررة فى الفصل الخامس للمتابعة والتنفيذ.

"٥. يدعو البلدان الاعضاء الى المبادرة فى اقرب الاجال الى استضافة اجتماعات فرق الخبراء ..المقترحة فى الفصل الخاص بمتابعة خطة العمل و تنفيذها."

واخيرا اكتملت الترتيبات للبدء فى تنفيذ فصول خطة عمل منظمة المؤتمر الاسلامى فى خريف عام ١٩٩٧ وذلك بالدعوة الى اول اجتماع من اجتماعات الخبراء القطاعية كما هو متوقع فى آلية المتابعة والتنفيذ المنصوص عنها فى خطة العمل نفسها. وفى هذا الصدد، اقترح مكتب التنسيق التابع للكومسيك والامانة العامة على مركز انقرة نشر هاتين الوثيقتين الهامتين باللغات الرسمية الثلاث لمنظمة المؤتمر الاسلامى ضمن غلاف واحد يصلح كمرجع فى متناول كافة الاطراف المهتمة والراغبة فى ذلك. واننا سعداء لانجاز هذا الطلب عن طريق اصدار هذا الكتيب العملى والملائم والذى نامل ان يكون مفيدا لمن يود الرجوع اليه.

الدكتور شادى جيندروك

مدير عام مركز انقرة.

استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي
فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي

استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي
فيما بين البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

I – أهداف ومبادئ أساسية

ان التعاون الاقتصادي في اطار منظمة المؤتمر الإسلامي

١- يستهدف تحقيق قدر أكبر من التكامل فيما بين جماعة البلدان الاسلامية، بما يواكب الاتجاهات الراهنة نحو اقامة تكتلات اقتصادية كبيرة، كسبيل لمشاركة أكبر في الاقتصاد الدولي الذي يكتسب الآن صبغة عالمية متزايدة.

٢- يستفيد من تجربة التعاون الاقليمي والأقاليمي الذي تشارك فيه البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والقائم على تبادل المصالح بين كل البلدان المشاركة، ليكون بمثابة خطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان الاعضاء.

٣- يولي الاهتمام في المقام الاول، لتحقيق التضافر بين الجهود الانمائية للبلدان الاعضاء، بحيث يؤدي هذا التعاون الى:

أ- اقامة وحدات اقتصادية قوية قادرة على مواجهة التحديات الناتجة عن ظهور تكتلات اقتصادية كبيرة.

ب- ادخال تغييرات هيكلية على اقتصادياتها لتحقيق الفعالية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي من خلال تشجيع التحرر الاقتصادي.

٤- يسعى الى تحقيق قدر أكبر من التكامل الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة وينبغي ان يكون سبيلا لتعزيز طموحات المجموعة الاسلامية والى زيادة حصتها في النشاط الاقتصادي العالمي والى تحقيق قدر أكبر من الانصاف في التقسيم الدولي للعمل. ويتعين على البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، سعيا الى بلوغ هذه الغاية، أن تنسق مواقفها- بما لا ينال من مصالحها الوطنية والاقليمية كدول ذات سيادة- كي تتمكن من المشاركة بصورة كاملة في المفاوضات العالمية وفيما يتخذ على الصعيد الدولي من قرارات لتحسين النظم النقدية والمالية والتجارية العالمية.

٥- يسعى الى اقامة وتوسيع التعاون الاقتصادي والفني مع البلدان الاسلامية حديثة الاستقلال وغير الاعضاء في المنظمة بغية توثيق وشائج التضامن والتضافر بين البلدان الاسلامية.

٦- يشمل كل الجوانب للتنمية البشرية ولتحقيق الرفاه الاجتماعي وذلك من خلال منهجية شاملة لحل المشاكل ذات الاهمية المباشرة بالنسبة للبلدان الاعضاء، مع ايلاء أهمية خاصة للمشاكل التي تواجهها البلدان الاعضاء الأقل نموا والبلدان الاعضاء غير الساحلية و/أو البلدان الاعضاء في منطقة السهل الافريقي.

٧- يسعى الى تنويع التجارة الخارجية وانتاج السلع والخدمات في البلدان الاعضاء وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص والارتقاء بكفاءة المؤسسات العامة وترشيد ادارتها بغية تحقيق المزيد من التكامل وتحسين فرص الوصول الى الاسواق العالمية.

٨- يرتكز على منهاج واقعي ومتدرج يأخذ في الاعتبار البرامج والمشاريع الموجودة في اطار المنظمة والبلدان الاعضاء، على الا تحمل هذه البرامج والمشاريع المالية العامة أعباء جديدة لا ضرورة لها، نظرا للدور الأكبر الذي سيسند للقطاع الخاص في تنفيذ التعاون الاقتصادي. وسعيا الى تعزيز هذا الدور يجب أن تعمل البلدان الأعضاء، في اطار سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية، على تشجيع التحرر الاقتصادي بغية توفير المناخ الاقتصادي السليم الكفيل بتحقيق التكامل والاستفادة المثلى من الترابط المتزايد للاقتصاد العالمي.

٩- يسعى الى تضييق الفجوة التكنولوجية الموجودة بين البلدان الاعضاء والبلدان الصناعية كما يسعى الى ابتكار تكنولوجيات جديدة.

١٠- يسعى الى زيادة الإنتاج الغذائي من خلال الانتفاع الأمثل بالموارد المتاحة والارتقاء بكفاءة شبكات التوزيع بما يفضي الى القضاء على المجاعات وسوء التغذية ويكفل الامن الغذائي لجماعة البلدان الاسلامية.

١١- يولي اهتمامه للعمل المشترك لحماية البيئة والحفاظ عليها سواء على الصعيد الوطني أو الاقليمي أو الدولي، على ان لا يؤثر ذلك على الاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية.

١٢- يستهدف تعزيز تنمية الموارد البشرية في البلدان الاعضاء.

١٣- يولي اهتماما خاصا لاتخاذ تدابير مشتركة لتعزيز التعاون الفني فيما بين الدول الاعضاء.

١٤- يسعى الى زيادة حجم الإنتاج الصناعي وتنويعه، لا سيما من خلال المشروعات المشتركة، مع اعطاء الأولوية لمشروعات القطاع الخاص سعيا الى تعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

١٥- يستهدف تشجيع التبادل التجاري بين البلدان الاعضاء وتوسيع نطاقه بالتدابير المناسبة التي من شأنها ان تحقق المزيد من التكامل فيما بينها بالتدريج وبمرور الوقت، على أن تؤخذ في الحسبان المشروعات والبرامج الموجودة في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي، ودون ان يؤثر ذلك على التزاماتها تجاه بقية بلدان العالم.

١٦- يسعى الى تشجيع البلدان الاعضاء على التركيز على تنمية البنى الاساسية، وذلك عن طريق الافادة بخدمات المؤسسات المالية الدولية والاقليمية، بما يؤدي الى اقامة بنية اساسية اكثر تكاملا فيما بين البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

II – الأساليب والآليات:

١٧- بالنظر الى طموحات الدول الاعضاء، فانه ينبغي الاستفادة بأقصى قدر من المشاريع والبرامج القائمة في نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي واعطاء الأولوية الى تحديد المشاريع والخطط العملية الجديدة ذات المنفعة المتبادلة والتي تتعلق بالقطاع الخاص والمشاريع المشتركة وستسهم هذه في تعزيز عملية التعاون وتحدث أثرا أعظم وتدر منافع اكبر في المدى القصير والمتوسط كما تهيئ توقعات للاعمال القابلة للتحديد في المستقبل.

١٨- وينبغي وضع برنامج على المستوى القطاعي يكون متفقا بصفة مشتركة على اطاره الزمني بحيث تحدد أولويات كل قطاع وترسم خطة عمله. كما ينبغي "للكومسيكك" أن تحدد الاهداف وكذلك سبل ووسائل وضع افكار للمشاريع واتخاذ اجراءات مناسبة لتحقيقها وتنفيذها ومتابعتها. وينبغي، لدى وضع هذه البرامج، ايلاء الاهتمام اللازم لمشكلات البلدان الاقل نموا.

١٩- ضمن سياق أداء مهامها، وتطبيقا للقرارات ذات العلاقة الصادرة عن مؤتمرات القمة الاسلامية، تتخذ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري "كومسيك" كل الاجراءات الضرورية لتنسيق ودعم ومتابعة الاجتماعات الوزارية التي سيتم تنظيمها حول مختلف مجالات التعاون الاقتصادي ذات الأولوية والأهمية بالنسبة للدول الاعضاء، وايجاد المناخ المناسب لضمان تطبيق ما يصدر عنها من قرارات والتي تهتم بها الدول الأعضاء، مما يوفر مناخا ملائما لمزيد من التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

٢٠- على منظمة المؤتمر الإسلامي ان تعطي الأولوية للمشاريع المشتركة التي يمكن ان تقوم بين مجموعات صغيرة من الدول الاعضاء سواء على المستوى الاقليمي أو شبه الاقليمي أو بين الأقاليم، دون تحميل باقي الدول الاعضاء بأي اعباء مالية، وينبغي لهذا النهج أن يسهل التحول التدريجي نحو انشاء مجموعة متكاملة اقتصاديا من دول منظمة المؤتمر الإسلامي بمرور الزمن وذلك عن طريق التوسع المحتمل للخطط الأولية و/أو الربط بينها.

٢١- وسوف تشجع الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال سياساتها وتوجهها الاقتصادي، عملية التحرير الاقتصادي بغرض ايجاد بيئة سليمة للتكامل الاقتصادي بالاستفادة على نحو أكمل من عملية اضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد والترابط المتزايد في العالم.

٢٢- يجب ايلاء القطاع الخاص دورا أساسيا وأكثر فعالية مما هو عليه الان ضمن نشاطات التعاون الاقتصادي لمنظمة المؤتمر الإسلامي بهدف ادخال بعد جديد وديناميي لجهودات التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية. فالقطاع الخاص مدعو للاضطلاع بدور المحرك للنشاط التجاري والأنشطة الاستثمارية والتعاون الانمائي. ولا شك أن روح المبادرة لدى القطاع الخاص من شأنها أن تنعكس ايجابيا على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. ولدعم هذا الاتجاه فان على منظمة المؤتمر الإسلامي ان تشجع وتدعم كل مبادرة تطرح لجمع شمل ممثلي القطاع الخاص في البلدان الأعضاء لتبادل المعلومات والأفكار والخبرات ومناقشة المشاكل والمسائل ذات الاهتمام المشترك والبحث في امكانيات التعاون المباشر واقامة المشاريع المشتركة في هذا الصدد.

ومن الموصى به في هذا الخصوص، انشاء محفل لقطاع الاعمال بالتنسيق مع الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع، وذلك للنظر في الفرص والمشاريع الاستثمارية في الدول الاعضاء وتعزيزها وتقديم تقارير منتظمة الى الكومسيك. وتحقيقا لهذا الغرض ينبغي ان تعمم الامانة العامة تقارير دورية على الكومسيك بشأن نتائج هذه الاجتماعات.

٢٣- يجب بذل جهد منسق لمراعاة أوجه التكامل فيما بين الدول الاعضاء بغرض الاستخدام الأمثل للموارد والمهارات والتكنولوجيا والمرافق والقدرات المتوفرة بالفعل في الدول الاعضاء مع المراعاة اللازمة للتشريعات والقواعد والاجراءات الوطنية والالتزامات الدولية وظروف السوق الموضوعية. ويجب، تحقيقا لهذه الغاية، اتخاذ الترتيبات الضرورية لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات الفنية وتعزيز التعاون التقني فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن انماء الموارد البشرية وتكامل المهارات. وفي هذا الصدد، ينبغي اعطاء الأولوية للتعاون التقني في اطار الكومسيك.

٢٤- يجب توجيه عناية اكبر الى تحسين وتنسيق البيئة الاقتصادية والقانونية والادارية وتبسيط الاجراءات في البلدان الأعضاء بهدف تيسير التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها. وفي هذا السياق، يجب ايلاء اهتمام خاص الى تطبيق المعاملة التفضيلية على الأطراف من البلدان الاعضاء في ظل المراعاة الواجبة للتشريعات والقواعد والنظم الوطنية السارية والالتزامات الدولية.

٢٥- يجب رسم سبل وآليات جديدة ابتكارية لتشجيع الاستثمار المشترك فيما بين الدول الاعضاء ضمن اطار الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والتجاري وفي ظل المناخ الآمن الذي يوفر الاتفاق بغرض تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات، وذلك بعد ان دخل هذا الاتفاق حيز التطبيق. وفي نفس السياق، يمكن تبني تدابير وسياسات قابلة للبقاء وعملية وفعالة لتشجيع المشاريع المشتركة وذلك باعطاء القطاع الخاص دورا أكثر بروزا وستكون المشاريع المشتركة احد الاساليب الاساسية للتعاون في كل المجالات بالاستفادة من أوجه التكامل في توفر عوامل الانتاج، والآثار الخارجية للانتاج، والأسواق الموسعة.

٢٦- يجب تنسيق الجهود بين منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء بهدف:

أ- تزويد الأمانة العامة للمنظمة بالوسائل والتسهيلات الضرورية التي تمكنها من تنظيم احتماعات فريق الخبراء، كلما كان ذلك ضروريا.
ب- تيسير خلق أفكار عملية وملموسة للتعاون على مستوى الخبراء.

ج- اجراء تقييم تام لتلك الأفكار وترجمتها الى مشاريع قرارات فعلية وعملية وقابلة للتنفيذ.

د- تيسير اعداد بنود موضوعية ومدروسة لجداول أعمال الاجتماعات الوزراية.

هـ- ضمان التزام الدول الاعضاء بالتنفيذ الفعلي والمتابعة لاحكام القرارات المعتمدة.

٢٧- تدرج قضايا ونشاطات ومشاريع التعاون في جدول اعمال الاجتماعات الوزارية وتتخذ قرارات بشأنها بعد اعداد تام ودراسة مبدئية مستفيضة، ويقتضي هذا:

أ- تقديم مقدم (أو مقدمي) المشروع تقريرا أوليا وافيا حول تحديد المشروع وفائدته ومبرراته وانعكاساته المالية وجوانب التعاون ضمنه.

ب- بعد الموافقة على الفكرة المبدئية تقوم الامانة العامة للمنظمة والاجهزة المتفرعة عنها والمؤسسات المنتمية اليها بجمع كل البيانات والمعلومات ذات العلاقة وتعد دراسة معلومات اساسية حول هذا الموضوع بمساعدة الدولة العضو المعنية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة وتعد دراسة معلومات اساسية حول هذا الموضوع بمساعدة الدولة العضو المعنية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة عندما تتم الموافقة على الفكرة الأولية.

ج- يعقد اجتماع (أو اكثر) للخبراء من البلدان الاعضاء والهيئات ذات العلاقة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للنظر بالتفصيل في الموضوع واصدار التوصيات المناسبة التي تتضمن جوهر مشروع القرار المحتمل لعرضها على المحفل الاعلى للتخصص.

٢٨- يجب أن تتألف القرارات المتخذة من مشاريع ونشاطات عملية وواقعية وقابلة للتنفيذ، تكون مفضية الى قيام عمل مشترك فيما بين البلدان الأعضاء لضمان المراقبة السليمة والمتابعة الفعالة.

٢٩- يجب بذل مجهود منسق ليكون جدول أعمال الاجتماعات، الوزارية منها بالخصوص، موجزا ومسايرا للأحداث ومركزا على مقترحات قابلة للتنفيذ. ولن يعاد ادراج القرارات التي يتم اتخاذها بشأن موضوع من المواضيع ضمن جدول الاعمال الا اذا كان هناك تقدم كبير يراد

الابلاغ عنه و/أو كانت هناك عناصر جديدة يراد ادراجها في القرار الأصلي. وبالنسبة للقرارات التي استنفذت فائدتها لسبب أو لآخر فيجوز للدول الأعضاء حذفها من جدول أعمال منظمة المؤتمر الاسلامي.

٣٠- يجب اتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان المشاركة الكاملة على المستويات المطلوبة في مختلف اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك لجعل نشاطات التعاون الاقتصادي لهذه الأخيرة أكثر فعالية ونفعا.

٣١- وستجري الكومسيك استعراضا دوريا للاستراتيجية لتقييم تنفيذها بالنظر الى ما أنجز من نتائج واتخاذ المقررات الملائمة فيما يتعلق بالمستقبل.

خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي

خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي

تمهيـــــد

اعدت هذه الوثيقة بعنوان "خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي" بغرض اعتمادها من الجهات ذات الصلة في المنظمة ووضعها موضع التنفيذ من قبل الدول الاعضاء، وذلك عملا بالقرار رقم ١ الصادر عن الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وهو القرار المستند بدوره على القرار رقم ٢/٦/ق المعتمد في مؤتمر القمة الاسلامي السادس. وتشكل هذه الوثيقة، على مستوى قطاعات التعاون ومجالاته، ورقة سياسات مشتملة على برامج عمل مفصلة، لتكون تكملة عملية للاستراتيجية التي سبق اعتمادها بالفعل من قبل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

ولما كان الهدف المتوخى من هذه الوثيقة هو تحقيق الطموحات الجماعية لعدد كبير من الدول تتفاوت في مستويات نموها وتختلف اولوياتها على النطاق الوطني، فقد وجد انه من غير الممكن ولا العملي أن توضع لهذه الوثيقة اهداف وغايات كمية محددة وموقوتة على غرار ما يوجد عادة في خطط التنمية الوطنية. بيد انه وجد من المهم وضع اهداف رئيسية معينة، تعكس تلك الاهداف المشار اليها بالفعل في الاستراتيجية الجديدة، وتمثل منظورا لما ينبغي ان يستهدفه التعاون على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي، لا من حيث المطلوب انجازه على المستوى الداخلي للمجموعة فحسب، ولكن ايضا من حيث موقع دول المنظمة ودورها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، يمكن إيراد الاهداف الرئيسية التالية باعتبارها تعكس هذا المنظور:

(١) تحقيق الامن الغذائي ورفع مستوى المعيشة للشعوب الاسلامية مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية في العالم الاسلامي،

(٢) زيادة الانتاج وتنويعه في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية لاقتصاديات الدول الاعضاء وتنمية التبادل التجاري فيما بينها،

(٣) زيادة التدفقات المالية بتقليل القيود على انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات بين الدول الاعضاء،

(٤) تقليل الفجوات الانمائية الكائنة بين دول منظمة المؤتمر الاسلامي لزيادة فعالية التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها،

(٥) تحسين مستوى نوعية الموارد البشرية وتضييق الهوة التكنولوجية بين مجموعة البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والعالم الصناعي بالترفيع في مستوى انشطة البحث والتنمية.

(٦) تنمية وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء بما يؤدي الى تحقيق التكامل التدريجي لاقتصادياتها بهدف انشاء سوق اسلامية مشتركة او أية صورة أخرى للتكامل الاقتصادي، وذلك بانتهاج اسلوب تدريجي وعلى النطاق الاقليمي في المرحلة الاولى. ومن شأن هذا الاسلوب ان لا يساعد فقط في التغلب على الآثار السلبية المحتمل وقوعها على دول منظمة المؤتمر الاسلامي نتيجة للسرعة في تشكيل التجمعات الاقتصادية العالمية، ولكنه يؤدي كذلك الى تدعيم دول المنظمة في طموحاتها نحو نصيب أكبر في الانشطة الاقتصادية العالمية وتحقيق المزيد من العدالة في التقسيم الدولي للعمل.

وفي اطار خطة عمل متعددة الاطراف كخطة العمل الحالية، فان تحقيق هذه الاهداف الاجمالية يتطلب وضع اهداف أكثر تفصيلا على مستوى قطاعات ومجالات التعاون، وبما يكفل في نهاية الامر تحقيق الاهداف الكبرى الشاملة. وبناء على ذلك تشتمل هذه الوثيقة على عدد من الاهداف على المستوى القطاعي والتي يتوخى منها تغطية القضايا الأساسية والرئيسية للدول الاعضاء في القطاع أو المجال المعين، مع التركيز على امكانية التعاون الى أقصى حد ممكن. ويتضح التركيز على التعاون والعمل المشترك بشكل أكثر في برامج العمل المدرجة تحت كل قطاع. الا انه بسبب الطابع الشامل للأهداف القطاعية، في الوقت الذي كان يتعين فيه الابقاء على الطابع الارشادي للبرامج مع ترك صياغة المشروعات المحددة لتكون من مسؤوليات الدول الأعضاء، فقد وجد أنه من غير الممكن ولا الضروري أن يكون هناك تناظر بين كل هدف وبرنامج العمل المقابل له.

وتتألف خطة العمل من قسمين، اضافة الى التمهيد. ويغطي القسم التالي، والذي يشكل المحور الاساسي للخطة، الاهداف وبرامج العمل المتصلة بقطاعات ومجالات التعاون. وبعد ذلك يأتي القسم الثاني والذي يوضح الأنشطة / المشروعات العامة والمحددة المتصلة بالاحتياجات الاساسية من المعلومات والبيانات في كل من هذه القطاعات / المجالات، مع بيان بمشروعات البحوث الاساسية التي يلزم القيام بها حول الموضوعات المختارة.

الاهداف القطاعية وبرامج العمل

الأغذية والزراعة والتنمية الريفية

المشاكل والقضايا:

في مجال الاغذية والزراعة، تتمثل المشاكل الرئيسية التي تواجه دول منظمة المؤتمر الاسلامي في الجوع وسوء التغذية وانتشار المجاعات وانتشار الفقر والتصحر وانخفاض مستوى الافادة من الطاقات الموجودة. والمعروف ان عدم كفاية الانتاج الغذائي، اضافة الى الآثار الناتجة عن الظواهر الطبيعية المؤثرة بشكل سلبي على الانتاج الزراعي ككل، تدفع عددا كبيرا من الدول الاعضاء في المنظمة الى الحاجة لاستيراد القسم الاكبر من احتياجاتها الغذائية من دول اخرى. وهذا بدوره يعني عبئا ماليا ثقيلا على تلك الدول لاستيراد احتياجاتها من الاغذية، الأمر الذي يشكل ضغطا على مواردها من النقد الاجنبي والتي تشتد الحاجة اليها لصالح التنمية الشاملة، اضافة الى زيادة الاعتماد على الدول الرئيسية الموردة للاغذية. وهناك اضافة الى ذلك مواطن ضعف كبيرة على مستوى الهياكل والمؤسسات والسياسات، فضلا عن مشاكل التمويل الكبرى التي يتعين التصدي لها.

فهناك أولا المعدل المتنامي للزيادة السكانية والسكان الموزعين، في حالات كثيرة، على فئات عمر غير ملائمة، الأمر الذي يؤدي الى معدلات أعلى للاعالة اضافة الى انتشار الفقر وخاصة في المناطق الريفية حيث ان النسبة الكبرى من القوة العاملة تتركز في قطاع الزراعة.

وتتصل المشكلة الرئيسية الثانية بعدم كفاية التكوين الرأسمالي نظرا لقلة الموارد القابلة للاستثمار في مجال الزراعة وقلة نظم الائتمان الزراعي الجيدة التنظيم، وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين. وفضلا عن ذلك تؤدي عدم كفاية التكوين الرأسمالي الى حالة من التخلف وعدم الكفاءة التي تميز البنية الأساسية الريفية في كافة صورها، ولا سيما فيما يتصل بشبكات الطرق والنقل والاتصالات ومرافق التخزين ونظم الري.

وفيما يتعلق بالمشاكل الجغرافية والطبيعية، تواجه بعض البلدان وبدرجات متفاوتة مشاكل متصلة بتوافر ونوعية الأراضي القابلة للزراعة والموارد المائية والامطار والغابات والاراضي القابلة للري والموارد البشرية. واضافة الى ذلك، فقد أدت نظم حيازة الاراضي في عدد من دول منظمة المؤتمر الاسلامي الى انتشار الحيازات الصغيرة. ويقترن ذلك، وينتج عنه، أن استخدامات الاراضي والممارسات الزراعية ليست مواتية للأخذ بالتحولات التكنولوجية والمحافظة على الاراضي والبيئة بصفة عامة.

وثمة مشكلة رئيسية اخرى وهي التخلف التكنولوجي والاعتماد على الغير وانخفاض مستويات الخبرة التكنولوجية وما يتمخض عن هذا كله من انخفاض الانتاجية وضعف الاستفادة من الموارد اضافة الى انتشار مشكلة البطالة المقنعة.

وتعاني اغلبية دول منظمة المؤتمر الاسلامي كذلك من من حالة ضعف وعدم كفاية في نظمها المحلية الخاصة بالبحوث والخدمات الارشادية وانخفاض مستوى التعليم بالمناطق الريفية.

ويضاف الى ذلك المشكلة المتصلة بالتشغيل الصحيح لنظام السوق، وخاصة فيما يتصل بسياسات الاسعار غير المشجعة للزراعة.

وأخيرا هناك التطورات الحادثة على المستوى العالمي وخاصة بالنسبة للقضايا التي تواجهها المفاوضات المتصلة باعانات الدعم للزراعة في اطار جولة اوروغواي، وهي تطورات من شأنها أن تتمخض عن مجموعة اخرى من الصعوبات والمشاكل التي يلزم التعامل معها في هذا المجال الحيوي.

الاهداف:

١- الاستفادة القصوى من الامكانيات المتاحة في مجال الانتاج الغذائي بهدف الوصول الى مستوى الاعتماد الجماعي على النفس وتأمين الاستمرارية لامدادات الاغذية على مستوى منظمة المؤتمر الاسلامي وتحسين الاداء الزراعي بصفة عامة في الدول الاعضاء للتصدي لحالات فشل المحاصيل والحالات الطارئة في نقص الاغذية.

٢- ضمان واستمرار الامن الغذائي بما يتفق مع اعلان منظمة المؤتمر الاسلامي لعقد الامن الغذائي.

٣- التعاون من اجل تقليل حدة الفقر المنتشر بشكل كبير في المناطق الريفية والقضاء عليه في نهاية الامر، ولتحسين مستويات التغذية في دول منظمة المؤتمر الاسلامي. وفي هذا الصدد فانه من الحيوي العمل على احتواء وتقليل المعدلات الكاسحة والمستمرة للهجرة من الريف الى الحضر والناتجة عن الفروق في الدخل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٤- القيام على المستوى الفردي والجماعي بوضع تدابير لاحتواء الاثار المدمرة للكوارث الطبيعية والظواهر الطبيعية الضارة ومكافحة الامراض النباتية والحيوانية وانتشار العدوى بالآفات الزراعية في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٥- انشاء الروابط بين القطاع الزراعي وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني وتوسيع تلك الروابط عن طريق المشروعات المشتركة من خلال إيلاء دور رئيسي للقطاع الخاص وخاصة في مجال الصناعات القائمة على الزراعة والمتصلة بها، وبتطوير وتحسين مرافق البنية الاساسية ومرافق التسويق والتخزين والنقل في المناطق الريفية.

برامج العمل:

١- تشجيع وتوسيع التعاون في مجال البحوث الزراعية وتنمية الانشطة المشتركة من خلال إعطاء دور اساسي للقطاع الخاص في هذا المجال.

٢- تطوير آليات للتعاون والعمل المشترك بين الدول الاعضاء لتحسين حالة الامن الغذائي وزيادة الاعتماد الجماعي على النفس وتأمين الاستمرارية لامدادات الاغذية في دول منظمة المؤتمر الاسلامي.

٣- التغلب على المخاطر الرئيسية التي تواجه انتاج الاغذية والناتجة عن الآفات والامراض النباتية والحيوانية من خلال التنسيق بين شبكات الانذار المبكر وآليات تنسيقية اخرى في الدول الاعضاء.

٤- تحديد وتنفيذ مشروعات مشتركة في مجال الانتاج الغذائي والزراعي بمشاركة نشطة من القطاع الخاص بغرض الاستفادة القصوى من الموارد والطاقات المتاحة في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي لزيادة الانتاج وتحسين الانتاجية في مختلف القطاعات الفرعية.

٥- تشجيع الاستثمارات في مجال البنية الاساسية الريفية وتطوير نظم الائتمان الزراعي مع التركيز على الاستفادة من الآليات القائمة في اطار المنظمة مثل الاستفادة من البنك الاسلامي للتنمية .

٦- تحسين عمل نظام السوق بصفة عامة من خلال الاجراءات والتدابير الاقتصادية اللازمة للتغلب على العقبات التي تواجه الانتاج والتنمية وتدفق الاستثمارات الاجنبية في القطاع الزراعي.

الصنـــــاعة

المشاكل والقضايا:

تنتمي كافة دول منظمة المؤتمر الاسلامي الى مجموعة الدول النامية، على الرغم من وجود مجموعة فرعية صغيرة منها ينظر اليها في السنوات الاخيرة باعتبارها من الدول الحديثة التصنيع. وهكذا فان الغالبية العظمى من الدول الاسلامية تعد ذات اقتصادية غير صناعية وسلعها الوحيدة القابلة للتصدير هي اعداد محدودة من السلع الاولية و/او المواد الخام.

ومن جهة اخرى فان هناك سمة غالبة تميز هذه الدول وهي اعتمادها على الواردات من السلع المصنعة والسلع الانتاجية، حيث ان الاعداد المحدودة من الصناعات القائمة هي صناعات صغيرة لانتاج نطاق محدود من المنتجات الاستهلاكية و/او الوسيطة. وبسبب انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة وكونها تكنولوجية قديمة شيئا ما، نرى ان الانتاج الصناعي لا يتمتع بالكفاءة المطلوبة كما انه مرتفع التكلفة بصورة نسبية، ولا يستمد هذا الانتاج الصناعي سوى فوائد هامشية من الموارد الحالية وهي موارد كبيرة حقا في حالة الكثير من الدول الاعضاء.

وفضلا عن ذلك نرى ان الروابط ليست هي وحدها المنعدمة بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ولكن حتى المعلومات الاساسية حول الاحتياجات والامكانيات، بل وحتى على مستوى الدول المتجاورة غالبا ما تكون غائبة، الامر الذي يؤدي الى عدم الافادة من فرص التعاون والمكاسب المتبادلة.

واخيرا فانه برغم خطورة هذا الوضع، الا ان التحولات الايجابية لصالح الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي على النطاق العالمي كانت صغيرة، حيث ان الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الاخيرة، لم تحرص على مساعدة الدول النامية لا على المستوى الثنائي ولا على مستوى العمل متعدد الاطراف. اما في الوقت الراهن فان امكانيات القيام بمثل هذا العمل من جانب الدول المتقدمة تبدو اكثر ضعفا في ضوء التغيرات الكبيرة التي شهدها العالم على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وباختصار فان مجموعة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي لا تزال -في هذا العالم السريع التغير- تواجه مشاكل ضخمة في مجالات الانتاج الصناعي وتنويع الانتاج والتمكن من التكنولوجيا والاستخدام الامثل للموارد.

وبالتالي فان الوقت والظروف يبدوان مناسبين لتشرع دول منظمة المؤتمر الاسلامي في عمل جماعي يهدف الى تعزيز وتوسيع التعاون الصناعي فيما بينها لتسريع مسيرة التصنيع فيها، مع ايلاء الاعتبار الكامل لسياساتها الوطنية واولوياتها الاقتصادية.

الاهداف:

١- توسيع وتنويع الانتاج الصناعي في الدول الاعضاء من خلال تعزيز مرافق التصنيع الحالية وانشاء طاقات جديدة بغية تقليل الاعتماد المتزايد على الواردات الاجنبية والافادة من الاسواق الواسعة على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي، مع الاخذ في الاعتبار الاتفاقيات التي تم اقرارها في هذا المجال في اطار المنظمة.

٢- التعاون لتطوير وتوسيع البنيات الاساسية الوطنية في الدول الاعضاء بهدف زيادة الامكانيات وتحسين الكفاءة في القطاعات الانتاجية.

٣- التعاون لتوسيع الصناعات الزراعية في الدول الاعضاء بغرض رفع مستويات تلك الصناعات وزيادة المحتوى التكنولوجي والكفاءة والقيمة المضافة في الانتاج الزراعي بتلك الدول.

٤- تشجيع ودعم التوسع في صناعات السلع الانتاجية وتنميتها من خلال المشروعات الصناعية المشتركة خاصة بين القطاع الخاص ذات الحجم المناسب في دول منظمة المؤتمر الاسلامي لتقليل الاعتماد المكثف على واردات تلك الدول من السلع الاستثمارية الاساسية.

٥- الارتقاء بمستوى التكنولوجيا في الانتاج الصناعي والعمل على تضييق الفجوة التكنولوجية المتزايدة مع الدول المتقدمة، وذلك لتكوين وتعزيز القدرات التكنولوجية المحلية في الدول الاعضاء من خلال العمل المشترك.

٦- تدعيم التعاون الصناعي على مستوى منظمة المؤتمر الاسلامي من خلال الاتفاق على ترتيبات واولويات خاصة وبرامج للأفضليات في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي، مع توجيه الاعتبار اللازم للظروف والاحتياجات الخاصة للدول الاسلامية الاقل نموا والدول الاسلامية غير الساحلية.

برامج العمل:

١- تشجيع الاتصالات بين رجال الصناعة في الدول الاعضاء وتقاسم المعلومات والخبرات للمساعدة في تعزيز تعاون القطاع الخاص في هذا المجال.

٢- إيجاد السياسات والتدابير اللازمة في الدول الاعضاء بالمنظمة لتشجيع التعاون على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي في مجال الاستثمارات الصناعية وانتاج وتجارة المنتجات الصناعية.

٣- استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية الحالية ومن المرافق والامكانيات المتاحة بالدول الاعضاء لتعزيز التعاون الصناعي والتنمية الصناعية في العالم الاسلامي.

٤- تنظيم محافل استثمارية متخصصة ودورية تحت رعاية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسك) كوسيلة لحفز الاطراف والوكالات المعنية سواء من القطاع العام او القطاع الخاص في الدول الاعضاء وذلك فيما يتصل بالقيام بمشروعات صناعية مشتركة في المجالات الاكثر توافقا مع احتياجات وطاقات الدول الاعضاء.

٥- القيام بمشروعات صناعية مشتركة، من خلال التركيز على القطاع الخاص بهدف ايجاد روابط بين اقتصاديات الدول الاعضاء والتوسع في توريد المواد الصناعية المنتجة محليا وزيادة الطاقة التصديرية من المواد الصناعية في الدول الاعضاء.

الطاقة والتعدين

المشاكل والقضايا:

لقد تزايدت اهمية الطاقة بشكل كبير مع تطور الحياة الاقتصادية وتنوع النشاط الاقتصادي. واليوم اصبحت الطاقة مدخلا حيويا في كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية،وخاصة في انشطة الانتاج وأصبح استخدام الطاقة يمثل مؤشرا اساسيا للنمو الاقتصادي والتنمية.

والدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي، باعتبارها جزءا من العالم النامي، تنظر وبحق الى الطاقة باعتبارها مدخلا لا غناء عنه في عملية التصنيع، وبالتالي فهي أحد العناصر المساهمة في عملية التنمية الشاملة. وعلى ذلك فان غالبية هذه الدول تجعل من اولوياتها توفير الطاقة الكافية بالتكلفة المعقولة مع العمل على تحقيق الاستخدام الامثل لها بغرض التوسع في الانتاج وتقليل الاضرار الواقعة على البيئة الى أدنى حد ممكن.

ومع ان دول منظمة المؤتمر الاسلامي ككل تتوافر بها موارد للطاقة، الا ان غالبيتها تواجه نقصا في الطاقة وتعاني من الاعباء الواقعة على موازين مدفوعاتها بسبب توفير الطاقة وهو الامر الذي

يهدد باعاقة عمليات التنمية فيها. وبعض هذه الدول ليست فقيرة في مواردها الطبيعية من الطاقة فحسب ولكنها تفتقر كذلك الى الوسائل اللازمة للاستثمار بغرض انتاج ما تحتاج اليه من طاقة جديدة ومتجددة. والبعض الآخر من الدول يواجه صعوبات في القيام بعمليات الاستكشاف والاستغلال المناسبة لمصادر الطاقة المحلية الموجودة فيها، وذلك بسبب استخدام تكنولوجيات عتيقة وعدم كفاية الخبرة الفنية المناسبة ونقص الاموال الممكن استثمارها للتغلب على هاتين العقبتين. ونتيجة لذلك تواجه الكثير من الدول الاعضاء مشكلة نقص الطاقة عاما بعد عام، الامر الذي يدفعها الى انفاق مبالغ كبيرة من ارصدة النقد الاجنبي النادرة المتاحة لها على وارداتها من الطاقة.

اما فيما يتصل بالتعدين والمنتجات المعدنية، فان القضايا هنا ايضا متشابهة. فهناك مجموعة من المعادن التي ظلت على الدوام مدخلات هامة للانتاج الصناعي، واصبحت في السنوات الاخيرة مهمة كذلك بدرجة ما بالنسبة للزراعة، وذلك بسبب الاستخدام المتزايد للاسمدة الكيميائية المستخلصة من المعادن في أنشطة الانتاج الزراعي في كافة انحاء العالم.

وتنعم الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي في مجموعها باحتياطيات جيدة من الرواسب المعدنية بشتى انواعها مما يجعلها ضمن الدول الرائدة من حيث كميات هذه الرواسب، بل ويجعلها من كبار المنتجين لبعض المعادن على النطاق العالمي. الا انه بسبب حالة التخلف العامة في الاقتصاد وبطء الانتاج الصناعي وانعدام التنوع في منتجات الغالبية العظمى من الدول الاعضاء، نرى ان عمليات الاستكشاف والاستغلال للموارد المعدنية ليست هي وحدها البعيدة عن الوضع المثالي، ولكن هناك كذلك الانتاج المنخفض والهدر الكبير والتكلفة العالية بسبب الطابع المتخلف لأنشطة الانتاج، والتي يندر ان تستخدم فيها تكنولوجيات حديثة بالفعل. وفضلا عن ذلك فهناك مشاكل اكبر تتعلق بتصنيع المعادن في كثير من الدول الاعضاء، وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية.

الاهداف:

١- زيادة التعاون بين الدول الاعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد وانتاجها بهدف الاستخدام الامثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد، وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص الى احتياجات الدول الاعضاء الاقل نموا وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة في المناطق الريفية.

٢- تحقيق اعلى مستوى ممكن من الكفاءة في اساليب استخدام الطاقة وذلك بتحسين اساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها.

٣- تشجيع الدول الاعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة في ما بينها.

٤- تشجيع انشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة.

٥- تطوير وتعزيز الانشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتطويعها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي.

برامج العمل:

١- تشجيع التعاون بين الدول الاعضاء لتوفير مستويات اكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي.

٢- تأمين التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث العلمية والتطور في الدول الاعضاء بهدف ضمان التنسيق والتكامل والتوسع في الطاقات الشاملة للبحوث والتنمية في دول منظمة المؤتمر الاسلامي.

٣- السعي لتأمين الدعم المالي لتنفيذ مشروعات الطاقة والتعدين في الدول الاعضاء.

التجارة الخارجية

المشاكل والقضايا:

على الرغم من وجود اوجه تشابه بين هياكل الانتاج في كثير من الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي، الا ان هنالك كذلك اوجها محددة للتكامل فيما بينها، حيث ان هذه الدول تشكل مجموعة مؤلفة من اكثر من خمسين دولة تتفاوت فيها مستويات التنمية وتتوزع على مساحة كبيرة في ثلاث قارات ومنطقتين مناخيتين. الا ان هذه الطاقات الكامنة لا تعكس نفسها في شكل مستويات معقولة للتجارة بين غالبية هذه الدول. والواقع ان التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الاسلامي قد بقيت لسنوات عديدة في حدود ١٠٪ فقط من الحجم الاجمالي لتجارة تلك الدول.

ويتمثل احد الاسباب في عدم وجود تنوع في الانتاج في كل دولة بمفردها مع وجود اوجه للتشابه فيما بين مجموعات الدول. وكثير من الدول، وخاصة الدول الاقل نموا، تنتج مجموعات محدودة من السلع الاولية التي تعد سلعا قابلة للتصدير. وهذا يضع قيدا خطيرا على التوسيع في العلاقات التجارية مع الشركاء الآخرين في منظمة المؤتمر الاسلامي.

ولما كانت هذه الدول تحصل على مبالغ محدودة جدا من النقد الاجنبي نتيجة لمبيعاتها من السلع الاولية المحدودة، لذا نجد ان تمويل تدفقاتها التجارية يصبح مشكلة حقيقية. وبصفة اكثر عموما، تواجه هذه الدول مشاكل كبيرة في حساباتها الجارية وموازين مدفوعاتها بشكل اجمالي. وهذا بدوره يؤدي الى تحولات تجارية هامة حيث ان رجال الاعمال والتجار في القطاع الخاص، وهم الاطراف الرئيسيون في نظام التجارة الحرة، ليسوا في العادة على استعداد للدخول في ترتيبات متوسطة او طويلة الاجل مع الدول غير القادرة على تمويل تدفقاتها التجارية.
واخيرا فان النظم التجارية في مختلف دول منظمة المؤتمر الاسلامي، مع التباينات الكائنة فيها من حيث القيود والعوائق التجارية، تشكل عقبة اخرى امام التدفق الحر للتجارة بين الدول الاعضاء، وهي عقبة تمنع التوسع الحر والسريع للتجارة فيما بين دول المنظمة.

الأهداف:

١- السعي الى زيادة التدفقات التجارية بين دول منظمة المؤتمر الاسلامي وزيادة التنوع في السلع القابلة للتجارة، مع مراعاة مبدأ المنافع المتبادلة ومستويات التنمية الاقتصادية لكل دولة والالتزامات الدولية على الدول الاعضاء.

٢- الاسراع في تنفيذ اتفاقية نظام الافضليات التجارية لمنظمة المؤتمر الاسلامي بحيث يمكن ان يبدأ تشغيل هذا النظام في وقت مبكر.

٣ تشجيع مناطق للتجارة الحرة والتصدير في الدول الاعضاء، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في تلك المناطق بواسطة اطراف من دول اعضاء اخرى.

٤- وضع التدابير الكفيلة بتقليل المشاكل التي تواجهها الدول الاعضاء غير الساحلية بايجاد تعاون فعال بين هذه الدول ودول العبور المجاورة.

٥- تنسيق الآراء والمواقف للدول الاعضاء في مختلف المحافل الدولية، وذلك في اطار المفاوضات و/أو المناقشات التجارية المتعددة الاطراف، وخاصة على مستوى الجات ومنظمة التجارة الدولية، المزمع انشاؤها، بهدف زيادة حصة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي من التجارة العالمية وتأمين شروط تجارية افضل لها.

٦- تشجيع ودعم انشاء مناطق تجارية حرة على المستويات الاقليمية وشبه الاقليمية ودعم هذه المناطق من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها باعتبارها مراحل اساسية تجاه التكامل التام في منظمة المؤتمر الاسلامي بما في ذلك الوصول في نهاية المطاف الى خلق سوق اسلامية مشتركة بصورة تدريجية.

برامج العمل:

١- تشجيع انشطة تنمية التجارة والعمل المشترك في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي على المستويات الثنائية والاقليمية ومتعددة الاطراف.

٢- تنظيم معارض تجارية اسلامية بصفة منتظمة بواسطة المركز الاسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع وغيرهما من الهيئات ذات الصلة.

٣- القيام بأعمال وتدابير مشتركة فيما يتصل بتمويل التجارة على كافة المستويات بين الدول الاعضاء بالاستفادة من برامج وآليات البنك الاسلامي للتنمية في مجال التمويل التجاري.

النقل والاتصالات

المشاكل والقضايا:

اصبح التخصص وتقسيم العمل من الأسس اللازمة لأي اقتصاد منتج ويراد له النمو، كما ان الروابط بين مختلف العوامل والمواقع في النشاط الاقتصادي تشكل شرطا اساسيا حيويا. وليست المواد الخام ولا السلع المصنعة وحدها هي التي يتعين نقلها من مكان الى آخر، ولكن كذلك المعلومات حول مختلف أوجه الحياة الاقتصادية. ولهذا السبب فان وجود مرافق ووسائل النقل والاتصالات وعملها بصورة جيدة يعدان من العناصر الاساسية ليس فقط لصحة الاقتصاد الحديث ولكن أيضا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمجملها. وفضلا عن ذلك فان عالم اليوم، حيث اصبح التواصل بين مختلف جهاته والاعتماد المتبادل فيما بينها هو القاعدة، يعطي الدليل على ان الاتصالات الجيدة قد اكتسبت اهمية حيوية ليس فقط على مستوى أجزاء او مناطق الدولة الواحدة، ولكن على مستوى الدول فيما بينها وبين بعضها.

وتواجه الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، باعتبار ان الغالبية العظمى منها دول نامية، مشاكل كبيرة في مجال النقل والاتصالات ايضا. ففي كثير من تلك الدول، نرى ان مناطق كبيرة لا يزال ارتباطها مع العاصمة او مع المراكز الحضرية والصناعية غير مؤمن او غير منتظم،

كما ان روابط النقل والاتصالات لا تزال غير كافية او غير متطورة اضافة الى كونها عتيقة ومتخلفة، الامر الذي ينتهي بمناطق كبيرة داخل الدولة الى عزلة نسبية او كاملة.

وبالنسبة لروابط الاتصال بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، نرى ان المرافق المناسبة الحديثة اما غير موجودة او انها غير كافية لتلبية الاحتياجات الحالية حتى بين الدول المتجاورة. ويضطر الكثير من الدول الاعضاء في تجارتها واتصالها بعضها البعض الى استخدام ما تمليه عليها الشركات العالمية من طرق ومسارات ومرافق وقواعد. والواقع ان الحوافز في هذا المجال منعدمة والتكلفة عالية والاتصالات المباشرة بالغة الصعوبة.

الاهداف:

١- تقوية مرافق الاتصال القائمة في مجالات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمة البريدية، وانشاء روابط مباشرة الى اقصى حد ممكن بين الدول الاعضاء وانشاء مرافق وخدمات جديدة من خلال العمل المشترك على المستويات الثنائية والمتعددة الاطراف.

٢- القيام بمشروعات مشتركة وترتيبات منسقة على المستويات الاقليمية وشبه الاقليمية فيما بين الدول الاعضاء الراغبة، وذلك في بعض القطاعات الفرعية لتوسيع نطاق الاتصالات فيما بينها ثم ربطها في مرحلة لاحقة مع جميع الدول الاعضاء الاخرى حسب الجدوى والرغبة.

٣- تدعيم وتسهيل القيام بمشروعات مشتركة في مجال النقل البحري والانشطة البحرية ذات الصلة به، بما في ذلك النظر في انشاء شركة اسلامية للملاحة البحرية.

٤- التشجيع، وبالتعاون مع القطاع الخاص، على الدخول في مشروعات مشتركة بالدول الاعضاء لتصنيع المركبات والآلات والمعدات ومواد البناء المتصلة بالنقل والاتصالات، وكذلك تصنيع المكونات الكهربائية والالكترونية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات التكنولوجيا العالية.

٥-تقديم الافضليات والحوافز اللازمة على مستوى منظمة المؤتمر الاسلامي لزيادة التعاون في مجال النقل والاتصالات، وذلك بما يتمشى مع الاوضاع القانونية والمؤسسية ذات الصلة على المستويين الوطني والدولي.

٦- تشجيع العمل المشترك والبرامج التعاونية في مجالات النقل الجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية وتنفيذها من خلال اتفاقيات ثنائية و/أو متعددة الاطراف، مع مراعاة القدرات الفنية المتاحة حاليا للتنفيذ.

٧- تيسير السبل الكافية للتعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء في مختلف المحافل الدولية في المجالات ذات الصلة، مع توجيه الاعتبار اللازم الى انشطة المؤسسات والمنظمات القائمة بالفعل والعاملة في هذه المجالات على المستويات العالمية والاقليمية وشبه الاقليمية.

برامج العمل:

١- ضمان الافادة المثلى من المرافق والخدمات الحالية على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي في مجالات النقل والاتصالات، وتجديد وتوسيع تلك المرافق والخدمات.

٢- تدعيم روابط النقل البحري بين الدول الاعضاء بايجاد البيئة القانونية والمؤسسية اللازمة في مجالات التسجيل وتقديم التسهيلات وغير ذلك من الاجراءات.

٣- قيام الدول الأعضاء، ضمن إطار قوانينها ونظمها الوطنية، بتوسيع نطاق المعاملة التفضيلية في ميدان النقل والاتصالات ليشمل الدول الأعضاء الأخرى بالمنظمة، أو الأطراف التي تنتمي لها.

٤- الإسراع في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة ضمن إطار منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال النقل والاتصالات والخدمات البريدية.

السياحة

المشاكل والقضايا:

ان التوسع الاقتصادي السريع المتحقق في الدول الصناعية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، لم يؤدّ فقط الى زيادة الدخول ومد فترة الاجازة المدفوعة الاجر لفئات كبيرة من المجتمع، ولكنه ادى كذلك الى زيادة الرفاه الشامل من حيث وقت الفراغ ومزايا التقاعد. ويضاف الى ذلك ما شهدته وسائل النقل والاتصالات من تحسن وتوسع، الامر الذي شجع اعدادا متزايدة من البشر على السفر الى دول اخرى للاشغال التجارية وللترفيه، بما في ذلك المناطق الاقل نموا في العالم. ونتيجة لذلك فان السياحة لم تتطور بسرعة لتصبح قطاعا قائما بذاته فحسب وانما اصبحت ذات صبغة عالمية. وتعتبر السياحة اليوم وسيلة مهمة للاسهام في السلم العالمي والتقارب الثقافي. وبالاضافة الى ذلك فان السياحة بالنسبة لكثير من الدول تشكل قطاعا اقتصاديا حيويا لم يصبح

فقط مصدرا مهما للعملة الاجنبية وانما اصبح كذلك من المصادر التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في توليد المشروعات وفرص العمل داخل الدولة.

والسياحة كذلك مهمة جدا بالنسبة للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ليس فقط بسبب ما تدره من موارد، فعلية ومحتملة، وانما ايضا لان مواطني هذه الدول يسافرون باعداد كبيرة بسبب الاشغال التجارية وللترفيه ولاغراض اخرى. وتبعا لذلك فان السياحة تبرز في خطط التنمية الاقتصادية ومطامح كثير من هذه الدول بما تحققه من اسهامات في نموها الاقتصادي وما يحتمل ان تحققه في ذلك النمو. ويمكن للمرء ان يلاحظ ان الحصص الفعلية التي تحققها عائدات السياحة العالمية في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي ما زالت منخفضة جدا.

ان المعلومات المتعلقة بالاماكن والمرافق السياحية في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي عادة ما تكون مفتقدة ولا يوجد الا انشطة ترويجية يسيرة جدا يجري بذلها في الدول التي يرد منها معظم السياح. ويضاف الى ذلك ان مرافق استيعاب الدول الاعضاء وكذلك قدرات الكثيرة منها غير كافية، كما لا يوجد في معظم الاحوال اشخاص مدربون لتقديم الخدمات ذات الكفاءة العالية. وتتسم مرافق الاتصالات في كثير من الدول الاعضاء بانها دون المستوى وفي معظم الاحوال تتحدد روابطها مع المناطق الحضرية الرئيسية في العالم المتقدم تبعا للاحتياجات في تلك المناطق. بالاضافة الى ذلك هناك مجال للتحسين في اجراءات السفر والتأشيرة وكذلك الاجراءات القانونية والادارية في البلدان الاعضاء.

واما بالنسبة لتبادل السياح فيما بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي ذاتها، فان العوائق ليست كبيرة فقط من حيث اوجه النقص العديدة في مختلف المجالات، ولكن هذه الدول ما زالت منفصلة بعضها عن البعض الآخر بسبب القيود الشديدة والطابع غير الفعال لروابط النقل والاتصالات فيما بين معظمها.

الاهداف:

١- تعزيز وتنمية السياحة فيما بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي كوسيلة مهمة لاظهار المزايا المتأصلة وكذا الطبيعة الصادقة للحضارة والثقافة الاسلامية لباقي دول العالم.
٢- دعم وتنمية العمل المشترك على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف، لتقوية وتعزيز وتوسيع نطاق انشطة السياحة فيما بين الدول الاعضاء وفي العالم الاسلامي بصفة عامة.

٣- قيام منظمة المؤتمر الاسلامي بعمل منسق موجه صوب تحسين احوال السياحة وزيادة اعداد السياح في المنطقة من خلال مرافق وانشطة جديدة في الدول الاعضاء من اجل الحصول على مستويات تنافسية عالمية من حيث المرافق ونوعية الخدمات وتنوع انشطة السياحة.

٤- تطوير آليات التعاون والتنسيق لتيسير نقل التكنولوجيا الحديثة الى قطاع السياحة في الدول الاعضاء باسلوب من شأنه تسهيل استيعابها، دون الاضرار بالمصداقية التاريخية والثقافية والتقاليد وبدون احداث اي ضرر بالبيئة.

٥- تشجيع وتعزيز المشاركة المستفيضة للقطاع الخاص والتعاون في مجال السياحة من خلال المشاريع المشتركة الرامية الى تحسين وتعزيز القدرات المادية ونوعية الخدمات.

برامج العمل:

١- زيادة الوعي الجماهيري في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن الموارد والمرافق السياحية القائمة في العالم الاسلامي بقصد تشجيع زيارات السياح الى الدول الاسلامية الاخرى، وذلك بتقديم معلومات كاملة الى الزائرين المحتملين.

٢- اقامة اتصالات مباشرة فيما بين الاطراف المعنية بالسياحة في الدول الاعضاء بشأن تعزيز السياحة على المستوى الاقليمي وشبه الاقليمي ومستوى العالم الاسلامي بأسره.

٣- إنشاء ظروف وبيئة قانونية ومؤسسية وادارية ملائمة في الدول الاعضاء لدعم التوسع في الانشطة السياحية فيما بينها.

٤- تشجيع القطاع الخاص على الدخول في المشاريع المشتركة المتعلقة بالسياحة، وغيرها من الاستثمارات ذات الصلة في الدول الاعضاء وعلى توسيع نطاق وتحسين مستوى القدرات والانشطة السياحية القائمة، وانشاء مرافق جديدة ذات مستويات نوعية وخدمات ملائمة باستخدام التكنولوجيات الحديثة.

٥- تشجيع ودعم الانشطة المتعلقة بتنمية الطاقة البشرية اللازمة في مجال السياحة وضمان توفر الخدمات الادارية على المستوى الدولي.

النقد والتمويل وتدفق رؤوس الاموال

المشاكل والقضايا:

كان التعاون والتنسيق في ميدان النقد والتمويل ولا زال موضوعا حساسا مثيرا للجدل. فالذين في حاجة الى الاموال ليسوا دائما مستعدين لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان ان المبالغ المقدمة، سواء كانت على سبيل القرض او الهبة، تستخدم باسلوب من شأنه ان ينفعهم وينفع الآخرين. ومن جهة اخرى، فان المؤسسات المالية الدولية تتبع في معظم الحالات معايير مالية واقتصادية محضة في منح الاموال. وكان من الصعب دائما وضع توازن بين الامرين من شأنه ضمان مصالح كلا الطرفين.

ونظرا لانه لا يمكن تنفيذ تعاون جيد ومفيد في أي ميدان بدون ترتيبات مالية وتنسيق، فان هناك حاجة ملحة لامعان النظر والتصور والتحلي بالشجاعة في اتخاذ اجراءات ملائمة في هذه المجالات الحيوية.

ان معظم الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي مكبلة من جراء عبء الديون الثقيل. فهي في حالة تشبع بالديون. ونتيجة لذلك، اصبح عبء الديون يشكل عاملا مقيدا للغاية لاية عملية نمو مستمرة ذات جدوى.

ومن جهة اخرى، فان الهيكل المالي، الذي يسيطر عليه قطاع البنوك سيطرة كاملة، محدود جدا وضيق في كثير من دول منظمة المؤتمر الاسلامي. وتعتبر مؤسسات راس المال واسواق المال شبه منعدمة في حين ان الموجود منها، مع استثناءات قليلة، محدود جدا من حيث نطاقه.

وفوق ذلك، فان هناك قيودا مؤسسية متنوعة في دول كثيرة تتمثل في نظم الرقابة على النقد، وعدم قابيلة العملة الوطنية للتحويل، ووجود بيئة استثمارية غير مواتية وقيود مفروضة على التحركات الحرة لراس االمال ونقل الارباح. وبالاضافة الىذلك فان معظم الدول الاسلامية تفتقر الى البنية الاساسية التي لا غنى عنها لاي استثمار ناجح.

ان التطورات السياسية والاقتصادية التي تحدث على المستوى العالمي تدل على ان كثيرا من الدول النامية من المحتمل ان تواجه صعوبات متزايدة في الوصول الى الاموال سواء من الموارد العامة او الموارد الخاصة.

ان الفائض المتاح الممكن استثماره في دول منظمة المؤتمر الاسلامي يتقلص تدريجيا بشكل عام. وسوف تكون هناك حاجة لآليات ولعقلية جديدة فيما يتصل بالتعاون النقدي والمالي اذا أريد لدول منظمة المؤتمر الاسلامي ان تستخدم، على الوجه الامثل، مواردها المالية المتاحة.

الاهداف:

١- تسهيل تدفق الموارد المالية والتدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة فيما بين الدول الاعضاء من خلال الازالة التدريجية للقيود على تحركات راس المال وتأمين حماية وضمانات الاستثمار.

٢- تعزيز وانشاء اسواق راس المال وتحسين امكانية الوصول اليها بالنسبة للدول الاعضاء الاخرى بقصد تشجيع الاستثمارات على اساس المنافع المشتركة والممارسة التجارية السليمة.

٣- تطوير وتعزيز مختلف وسائل الوساطة المالية مثل شركات التأمين والصناديق المشتركة وشركات الاستثمار للمساعدة في توسيع نطاق الاسواق المالية وتعميقها.

٤- تقوية التعاون المباشر فيما بين المؤسسات التمويلية التقليدية والاسلامية في الدول الاعضاء، في مجال تحركات رؤوس الاموال والتمويل المباشر وترتيبات الدفع فيما يتعلق بتمويل التجارة.

٥- تطوير التعاون بين الدول الاسلامية بما في ذلك المؤسسات التمويلية الاقليمية القائمة، للمساعدة على ايجاد حلول فعالة للديون المستحقة على الدول الاعضاء الاقل نموا. وفي هذا الاطار، يمكن استطلاع الامكانيات المتعلقة بوضع استراتيجية ترعاها منظمة المؤتمر الاسلامي.

برامج العمل:

١- توسيع وتكثيف التعاون النقدي والمالي فيما بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي من اجل اتاحة الاستخدام الامثل للقدرات والتسهيلات والمهارات الموجودة في دول منظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- وضع وتطبيق جميع التدابير المؤسسية والادارية اللازمة من جانب الدول الاعضاء لتشجيع زيادة تدفقات راس المال ضمن دول منظمة المؤتمر الاسلامي كعنصر اساسي للتعاون المالي.

٣- تنمية وتكثيف التعاون المباشر بين مؤسسات التمويل في الدول الاعضاء، بالاضافة الى مؤسسات التمويل الاسلامية وخاصة منها البنك الاسلامي للتنمية في مجالات التنمية وتمويل التجارة من خلال التسهيلات المصرفية والتمويل المباشر.

التكنولوجيا والتعاون الفني

المشاكل والقضايا:

اذا نظرنا الى مابعد العام ٢٠٠٠، فانه من الواضح تماما ان التطورات التكنولوجية سوف يكون لها اثر اكبر بكثير عن آثارها اليوم على التنمية الشاملة وعلى الحياة اليومية، مع استحداث منتجات جديدة واساليب تشغيل جديدة وبيئة عمل جديدة. وتبعا لذلك، فان الخطط والبرامج والسياسات الانمائية في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي ينبغي ان تتمشى مع هذه التطورات بحيث لا يقتصر الامر على قيام الدول بتتبع هذه التطورات عن كثب واعداد نفسها بطريقة سليمة لاستيعابها، وانما ينبغي ايضا ان تنشئ ظروفا سليمة في اقتصاداتها لتوليد الطاقات المحلية ذاتها في هذا المجال الحيوي.

ويغلب طابع الضعف على البنية الاساسية وكذا القاعدة التكنولوجية الموجودة في الدول الاسلامية، كما ان جهاز التعليم في كثير من هذه الدول غير قادر على الاستجابة للمتطلبات العصرية. ان عدد العلماء والقوى البشرية الفنية محدود نوعا ما، فضلا عن ان بيئة العمل والمرافق اللازمة لها ليست متطورة بما يكفي لتلبية الاحتياجات الحاضرة. وان هذا الامر الاخير يتضح كثيرا في التدفقات المستمرة للمهارات من الدول الاعضاء في شكل هجرة الادمغة. ومن الواضح ان هناك الكثير مما ينبغي عمله من جانب الدول الاسلامية فيما يتعلق بتنمية مواردها البشرية والقدرات ذات الصلة.

وفوق ذلك، فان البنية الاساسية للعلم والتكنولوجيا في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي ليست كبيرة بما فيها الكفاية. وليست قوية بما يكفي لاجراء القفزة الكمية اللازمة صوب الاعتماد على الذات، بالرغم من ان جميع هذه الدول تحتاج الى قاعدة قوية من العلم والتكنولوجيا لكي تتمكن من حل مشاكلها فيما يتعلق بالغذاء والمأوى والوقود والطاقة والصحة والسكان واستغلال الموارد الطبيعية وفي زيادة انتاجها الزراعي والصناعي. ومن اجل تحقيق كل ذلك، فانه يلزم في اي دولة من الدول وجود الحد الادنى من القدرات العلمية ومستويات التكنولوجيا. ومن المهم كذلك بالنسبة للدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي تنمية هذه القدرات من اجل ايقاف اعتمادها على التكنولوجيات المستوردة ومن اجل تحسين فعالية الانتاج.

واخيرا، فان هناك مسائل تتعلق بسوء ادارة الموارد البشرية والموارد المادية والقدرات كما ان كثيرا من الدول تعاني من فجوات في المعلومات. وفضلا عن ذلك، فان السلطات التي تتعامل مع التعاون الفني والتكنولوجيا تفتقر الى الوسائل الضرورية والتمويل.

وبشكل عام فان الامر لا يقتصر على البيئة القانونية والادارية البيروقراطية القائمة، وانما يتعداه الى مجموعة من العوامل الاخرى المؤثرة في تنمية الدول ككل والتي يمكن القول انها تشكل الفجوة التكنولوجية المتنامية بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي وبين العالم المتقدم.

وينبغي التصدي لهذه المسائل والتعامل معها بواسطة مناهج متكاملة متعددة القطاعات والعمل المشترك في جميع المجالات ذات الصلة، بالاضافة الى التدابير العملية الواجب اتخاذها في مجالات التكنولوجيا والتعاون التقني على وجه التحديد.

الاهداف :

١- تعزيز القدرات القائمة في دول منظمة المؤتمر الاسلامي، بما فيها التعاون الفني وآليات البنك الاسلامي للتنمية، في مجالات التعاون الفني ونقل التكنولوجيا وتنمية التكنولوجيا المحلية وضمان الاستغلال الامثل لها من خلال التعاون والعمل المشترك فيما بين الدول الاعضاء.

٢- تنمية التعاون فيما بين الدول الاعضاء لتوسيع نطاق ونشر وتنويع الانشطة في مجالات التعاون الفني والتكنولوجيا، ولانشاء قدرات ومرافق جديدة في هذا الصدد مع ايلاء دور متزايد للبحوث والتنمية بقصد تضييق فجوة التكنولوجيا بين الدول الاعضاء وبين العالم المتقدم.

٣- تقوية وتجهيز نقاط الاتصال الوطنية من اجل مد نطاق التعاون الفني وتعزيزه من خلال العمل المشترك لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٤- ايلاء اولوية عالية لمدخلات واهداف العلم والتكنولوجيا في صياغة خطط وبرامج التنمية الوطنية للدول الاعضاء مع التركيز على انشاء قاعدة العلوم الوطنية وتطويرها وتعزيزها من اجل دعم التنمية الشاملة والعمل المشترك على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي.

٥- تعزيز المؤسسات والمنشآت الوطنية العامة والخاصة في الدول الاعضاء وتقويتها لتعزيز وتنمية القدرات الخلاقة اللازمة لاستيعاب وتكييف وتنمية التكنولوجيا.

٦- تقليل وعكس مسار "هجرة الادمغة" من دول منظمة المؤتمر الاسلامي.

٧- السعي لتأمين موارد مالية كافية ودورية للمساعدة على تلبية احتياجات انشطة التعاون الفني في دول منظمة المؤتمر الاسلامي.

برامج العمل:

١- تنمية قاعدة العلوم الوطنية وقدرات تنمية التكنولوجيا في الدول الاعضاء لاحداث آثار ايجابية على النمو الاقتصادي والتنمية القادرة على البقاء والاستمرارية.

٢- تقوية المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال التعاون الفني والتكنولوجيا بقصد تعزيز وبناء طاقاتها وقدراتها لتيسير التعاون فيما بين الدول الاعضاء .

٣- ايجاد بيئة مواتية في الدول الاعضاء من اجل تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الفني والانشطة المتعلقة بالتكنولوجيا فيما بينها.

٤- تخصيص جهات اتصال وطنية، من جانب الدول الاعضاء التي لم تفعل ذلك، لتكون بمثابة نقاط مرجعية اساسية في عملية تبادل المعلومات والخبرات وللتعرف على الاحتياجات والقدرات الوطنية في دول منظمة المؤتمر الاسلامي فيما يتعلق بالتعاون الفني والانشطة المتصلة بالتكنولوجيا.

٥- تعزيز وتوسيع نطاق وتنمية انشطة وبرامج التعاون الفني والتكنولوجي فيما بين الدول الأعضاء مع الاخذ في الاعتبار انشطة وبرامج اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كمستك).

٦- الاستفادة القصوى من آليات منظمة المؤتمر الاسلامي القائمة في مجال التعاون الفني ودعوة البنك الاسلامي للتنمية ومؤسسات المنظمة الاخرى لزيادة مخصصاتها في هذا الصدد.

تنمية الموارد البشرية

المشاكل والقضايا:

ان هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الانسان ورفاهيته. ومع ذلك، فان سياسات وعمليات التنمية ظلت لعهد طويل مشغولة بالسلع والخدمات المنتجة والمستهلكة وبالمدخلات المادية اللازمة لتعزيزها. بل ان البشر الذين يشكلون حجر الزاوية في النشاط الاقتصادي تم النظر اليهم باعتبارهم مدخلات ضمن عمليات الانتاج. وفوق ذلك، فان نوعية الحياة كان يتم قياسها في العادة بمقدار الاشياء المادية والخدمات ذات الصلة المقدمة للانسان كنتيجة للتنمية الاقتصادية.

ومع ذلك، فقد ظهر مؤخرا إدراك متزايد بشأن الضعف المتأصل في هذا الاسلوب التقليدي لتحقيق النمو والتنمية، وحظيت مسائل "التنمية البشرية" و"تنمية الموارد البشرية" باهتمام مساو على المسرح العالمي. ومن المفهوم انه طالما ان الهدف هو الانسان وان هذا النهج الجديد يتعلق أساسا باحتياجات ونوعيات البشر، من حيث الجوانب المادية والمؤشرات الاخرى لنوعية الحياة، فان مدى التغطية الدقيقة للمسائل يختلف فيما بين المجتمعات، نظرا لان لها خلفيات مختلفة تاريخيا وثقافيا، فضلا عن اختلاف مستويات تنميتها. ومع ذلك فان الدول الاعضاء بمنظمة

المؤتمر الاسلامي تواجه مشاكل متماثلة جدا في هـذا الصـدد، والاختـلاف الاساسـي يكمـن في مدى هذه المشاكل وليس في نوعيتها.

وتعاني غالبية الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي، وخصوصا الاقل نموا منها، مـن معـدلات عالية نسبيا لوفيات الاطفال ومعدلات منخفضة للعمر المتوقع، وكذا من تخلف مرافق وخدمـات الرعاية الصحية. وعلى ذلك، فان قطاعـات كبـيرة مـن السـكان، ولا سـيما السـكان الريفيـون وقاطنو المناطق المهمشة الواقعة حول المدن الكبيرة، تفتقـر الى الخدمـات الصحيـة الحديثـة او ان امكانية وصولها اليهم محدودة جدا.

وهناك ايضا المشكلة الملحة المتمثلة في انخفاض مستوى تنمية راس المال البشري بسـبب انخفـاض مستويات التعليم والتدريب في المناطق الريفية بوجه خاص، وفي الـدول الاقـل نمـوا بوجـه عـام. وكثير من دول منظمة المؤتمر الاسلامي تفتقر الى الاعداد الكافية من خريجي الجامعـات المؤهلـين بما يتناسب مع احتياجات هذه الدول الانمائية سواء الواقعية أو المحتملة. وتعاني دول اخـرى مـن مشكلة البطالة الحادة لخريجي الجامعات.

وما يتصل بهذه المشاكل في ميدان التعليم يتمثل في التخلف الشامل في مجال التكنولوجيا والخبرة الفنية وهو ما يوضح في حد ذاته ارتفاع مستويات الاعتماد على الخـارج في التكنولوجيـا فضـلا عن انخفاض قدرات استيعاب التكنولوجيات المستوردة والابتكارات في معظم دول منظمة المؤتمر الاسلامي.

ويشكل الانفجار السكاني في كثير من دول منظمة المؤتمر الاسلامي ضغوطا هائلـة علـى مـوارد هذه الدول. كما ان كثيرا من الدول تعاني من توزيع غـير مـوات لفئـات العمـر ممـا يـؤدي الى ارتفاع معدل الاعالة فضلا عن انتشار الفقر المدقع.

وفوق ذلك، فان التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية وكذا التفاوت الموجـود بـين الاقـاليم في الدول، من حيث الدخـل ومسـتوى الحيـاة وتوافـر الخدمـات الاساسـية تشـكل ظـاهرة واسـعة الانتشار في كثير من دول منظمة المؤتمر الاسلامي، كما ان الانتشار الزائد والمستفيض للفقـر في الاقتصادات الوطنيـة لـه آثـار سـلبية بالغـة علـى الانتاجيـة والاسـتثمارات والاسـتهلاك بسـبب الانخفاض الشديد لمستوى دخول الفقراء.

إن معدلات مؤشر التنمية البشرية لدول منظمة المؤتمر الاسلامي، حتى مع الأخذ في الاعتبـار مـا يتسم به هذا المؤشر من أوجه القصور، ليسـت مرضيـة. فـأكثر مـن نصـف دول منظمـة المؤتمـر الاسلامي يندرج ضمن فئة التنمية البشرية المنخفضة.

ومما ذُكر أعلاه، قد يبدو ان المسائل المتعلقة بتنمية الموارد البشرية والتدابـير اللازمـة للتعـامل مـع هذه المشاكل تتضمن أساسا أنشطة اقتصادية، غـير ان الابعـاد التكنولوجيـة والثقافيـة للمشـكلة

مهمة هي الاخرى. ولذلك، فان التعاون والتنسيق فيما بين اللجان الدائمة الثلاث لمنظمة المؤتمر الاسلامي من شأنه ان يسهم اسهاما كبيرا في تنفيذ بنود هذا الفصل من خطة عمل منظمة المؤتمر الاسلامي.

الاهداف:

١- اعتبار الرفاه البشري هدفا نهائيا للتنمية الفعالة بحيث يكون العنصر البشري هو مركز السياسات المزمع انتهاجها، وتقديم فرص متساوية الى الجميع بمشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- إحتواء الفقر الجماعي والقضاء عليه في نهاية الامر، وذلك، ضمن جملة أمور، بالتقليل التدريجي من أوجه التفاوت في الدخل بين السكان الحضريين والريفيين وبين سكان المناطق المختلفة.

٣- إدماج السياسات السكانية ضمن استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الوطنية وربطها ببرامج وقاية الاطفال، والبرامج الصحية والتعليمية وبرامج الاسكان والتوظيف.

٤- ايلاء اهتمام خاص لتنمية التعليم الاساسي وخصوصا التعليم الابتدائي وادماج التدريب على المهارات الاساسية ضمن المناهج الدراسية.

٥- محو الامية لدى البالغين ضمن اطار زمني محدد بواسطة برامج جيدة التصميم لتعليم البالغين القراءة والكتابة.

٦- تحسين وتطوير التعليم ومستويات التدريب في الدول الاعضاء، وخصوصا الدول الاقل نموا، من اجل تعزيز راس المال البشري وقدرات المهارات الشاملة، بقصد التوفير الفوري لاحتياجات القوى العاملة على الصعيد الوطني وكذا على صعيد منظمة المؤتمر الاسلامي.

٧- وضع استراتيجيات وسياسات صحية وطنية مفصلة لتأمين الصحة للجميع والقيام، في هذا السياق، بتعزيز وتطوير الرعاية الصحية الاولية ورعاية الطفولة والامومة مع ايلاء اهتمام كبير للتدابير الوقائية وتوفير الحد الادنى من الظروف المعيشية والمرافق الصحية.

٨- تيسير مشاركة النساء في التنمية وذلك بتحسين تعليم النساء وبالبرامج الموجهة مباشرة لهن، وبالتأكد من ان البرامج الاقتصادية والاجتماعية العامة تأخذ في حسبانها تماما دور النساء

٩- دعم برامج الامم المتحدة / منظمة المؤتمر الاسلامي المتعددة الاوجه بشأن تنمية الموارد البشرية والمشاركة في هذه البرامج.

برامج العمل:

١- السعي للقضاء على الفقر وتحسين حالة التغذية في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- تطوير برامج متكاملة متعددة الجوانب تتعلق بالتعليم والتدريب الاساسيين في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٣- تحسين نوعية وفعالية التعليم الثانوي والعالي لزيادة نوعية راس المال البشري في مجتمع منظمة المؤتمر الاسلامي، مع اتخاذ ترتيبات للمساعدة والتعاون فيما بين الدول الاعضاء.

٤- صياغة وتنفيذ برامج الرعاية الصحية المستفيضة لصالح الجميع في دول منظمة المؤتمر الاسلامي وكذلك برامج رعاية الامومة والطفولة بالتعاون والمساعدة فيما بين الدول الاعضاء.

البيئة

المشاكل والقضايا:

توجد علاقة عضوية بين التنمية وبين حماية البيئة، وهي حاجةُ أحدهما للآخر، كما ان بوسع أحدهما ان يضر الآخر. فالتنمية لا تكون ممكنة الا اذا كان من المتيسر استغلال الموارد التي يمكن ان تقدمها الارض، ولكن التنمية غير المحكومة يمكن ايضا ان تبدد تلك الموارد وتضر بالبيئة ضررا بليغا. وفي الوقت ذاته، فانه اذا تم تنفيذ الانشطة الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال وبذكاء، يمكن انجاز التنمية باسلوب من شأنه ايجاد الوسائل والآليات اللازمة لحماية البيئة والحفاظ عليها. لذلك فان المسألة التي نحن بصددها تتمثل في تحقيق التنمية المرجوة وأن يتم ذلك بأقل قدر ممكن من الضرر الذي يلحق بالبيئة. وهذا بالضبط يمثل النقطة المتعلقة بالتنمية القادرة على الاستمرار. والفكرة هي الاستمرار في الوفاء بالطموحات الانمائية للبشر بدون استنزاف الموارد الطبيعية للأرض وجعلها غير صالحة للسكنى في غضون أجيال قليلة.

ومع ذلك، فان المسألة ليست بهذه البساطة، ليس فقط لان البشر غير مستعدين حتى الآن لوضع حدود طوعية لطموحاتهم الانمائية، بل وأيضا لان سبل ووسائل الانتاج المتغير وأنماط

الاستهلاك التي تتلاءم ومتطلبات القدرة على الاستمرارية ليست محددة ومتطورة بشكل تام بعد.

والمشكلة أصعب بكثير بالنسبة لأغلبية سكان العالم الذين يعيشون في الدول النامية، اذ أنهم يشعرون بأنهم محاصرون بين الحاجة الى انتشال انفسهم من أعماق الفقر المذل وبين الحاجة الملحة لحماية بيئة الارض والحفاظ عليها باعتبارها تراثا مشتركا للجنس البشري. ومن المجحف ان نطلب منهم تقييد تنميتهم الصناعية والامتناع عن استخدام الاسمدة الكيميائية، والحد من استغلال غاباتهم ومناجمهم. وقبل كل شيء، فانه من الظلم ان نطلب منهم ان يتحملوا تكلفة تنظيف الارض و/أو ان يطلب منهم الالتزام بالمعايير البيئية المقيدة جدا والتي فرضت للوقاية من التلف الذي أحدثته الدول المتقدمة بالارض.

بيد انه اذا تركنا هذه الحجج جانبا، نجد ان مشاكل التدهور البيئي بلغت بالفعل مرحلة حرجة. فبعض المسائل المهمة المتعلقة بقدرة النظام البيئي للارض على الاستمرارية، قد اصبحت واضحة وتتطلب اتخاذ اجراءات ملحة وعاجلة.

ويستهلك الناس وأنشطتهم الاقتصادية ما نسبته ٤٠٪ من المواد النباتية المنتجة كل عام بفعل التركيب الضوئي. ويبلغ معدل الزيادة في الاستخدام البشري نحو ٢٪ كل عام، وهذا يعني مضاعفة الاستهلاك في ٣٥ عاما. ونظرا لان البشر لا يشكلون غير واحد من بين ٥ الى ٣٠ مليون نوعا من الكائنات الارضية التي تستخدم هذه المواد النباتية، لذا فان هذا الامر يبدو من الناحية البيئية غير قابل للاستمرار.
ويتزايد قبول الجميع للحقيقة المتمثلة في تزايد درجة حرارة الارض. كما ان البيانات الاخيرة المتعلقة باستنزاف الاوزون الممتد على المناطق المعتدلة يثير قلقا جديدا بشأن حجم المشكلة وعواقبها المحتملة.

وما زال تدهور التربة مستمرا بمعدلات منذرة بالخطر. فلقد تدهور بالفعل ما نسبته ٣٥٪ من تربة الارض، وهذا الدمار لا يمكن علاجه الى حد بعيد خلال معدلات زمنية بشرية. ففقدان التربة يتجاوز تشكيل التربة بنسبة ١٠ الى ١ على الاقل.

ويتضح الافتقار الى التنوع الاحيائي في التدهور المشهود في اغنى مواطن العالم الطبيعية، وهي الغابات الاستوائية، حيث تم تدمير ما نسبته ٥٥٪ منها. وينقرض كل عام نحو ٥٠٠٠ نوع من الاحياء، اي بمعدل يزيد عشرة آلاف مرة عما كان عليه الحال قبل ظهور البشر على الارض.

وأما في المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي، فما زال عدد فقراء العالم آخذا في الازدياد بالرغم من تضاعف ناتج الاقتصاد العالمي خمس مرات منذ عام ١٩٥٠. ان الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تزداد باستمرار بالنسبة لغالبية الدول النامية. فما يزيد على بليون من السكان ما يزالون يعيشون في فقر مذل ويعانون معاناة مستفيضة من عدم امكانية وصولهم الى المرافق

الاساسية ومستلزمات الحياة الكريمة مثل التعليم والخدمات الصحية والبنية الاساسية والاراضي والائتمانات اللازمة لمنحهم الفرصة للعيش بشكل أفضل. فثلث سكان العالم يعانون من نقص في متطلبات الصحة الاساسية، ويعيش بليون من البشر بدون مياه نقية.

ان قرابة نصف الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي البالغ عددها ٥٠ دولة مصنفة رسميا باعتبارها من أقل الدول نموا، وهناك عدة دول اخرى تعتبر اعلى بقليل من خط الفقر. وهذا معناه ان غالبية المسلمين يرزحون تحت وطأة الفقر ويعانون من نفس البؤس الذي يعاني منه إخوانهم في العالم الثالث. وهم ايضا يشكلون جزءا من الاسرة العالمية وتشكل أراضيهم مساحات كبيرة في المناطق المعتدلة والمناطق الاستوائية، مع وجود كثير من موارد البيئة في باطن الارض وفوقها. وعلى هذا، فان قضايا حماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار ينبغي ان تحظى هي الاخرى بالكثير من اهتمامهم.

الاهداف:

١- التعاون بروح من المشاركة العالمية للمساعدة في الحفاظ على البيئة العالمية وحماية الصحة وسلامة الانظمة البيئية للارض.

٢- تشجيع مزيد من التعاون والعمل المشترك فيما بين الدول الاعضاء في المجالات التالية، مع الاخذ في الاعتبار المتطلبات الحيوية لكل دولة من الدول:

أ- التخطيط وتحسين ادارة موارد الارض.
ب- حماية نوعية المياه العذبة وتوفيرها.
ج- مكافحة التصحر والجفاف وإزالة الغابات.
د- الحفاظ على التنوع الاحيائي.
هـ- حماية المحيطات والبحار والمناطق الساحلية وتنمية الحياة المائية وغيرها من الموارد.
و- حماية الغلاف الجوي.
ز- الادارة السليمة بيئيا للكيميائيات السامة والنفايات الخطرة والجامدة بما في ذلك النفايات المشعة.

٣- التعاون بأكمل حد ممكن من أجل تقوية القدرات الوطنية والاقليمية المتعلقة بالادارة البيئية والتنمية، كأداة للاستخدام الامثل للموارد الطبيعية التي تحتاجها الدول الاعضاء من اجل تنميتها الشاملة.

٤- التعاون بشكل مستفيض لاستحداث وتعزيز ونشر التعليم البيئي وزيادة وعي الجمهور بشأن حماية البيئة والحفاظ عليها.

٥- تشجيع ودعم التعاون والعمل المشترك في ميدان تصميم وتنفيذ المشاريع الرائدة من اجل الادارة المتكاملة للموارد الطبيعية والثروات البحرية واستغلال قاع البحار.

٦- بدء وتنمية العمل المشترك لتعزيز البحوث لدعم الاصلاحات المؤسسية التي من شأنها ان تيسر بناء القدرات وتنمية المعرفة الفنية في ميدان البيئة.

٧- استحداث اشكال جديدة لحث وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في المسائل المشتركة للبيئة والتنمية والتكنولوجيا والتغيير الاجتماعي.

٨- التعاون في نقل وتطوير التكنولوجيات المتوائمة مع البيئة التي تستخدم الموارد الطبيعية بكفاءة ولا تلحق إلا أقل قدر من الضرر بالبيئة.

٩- التعاون من أجل تقوية القاعدة العلمية وصولا الى ادارة قادرة على الاستمرار للموارد البيئية، وتقييم وبناء الطاقات والقدرات العلمية على المستويين الوطني والمجتمعي.

برامج العمل:

١- تصميم برامج خاصة بشأن قضايا البيئة فيما بين الدول الاعضاء في مجالات التعليم والتدريب والتعاون الفني.

٢- اقامة وتطوير اتصالات مباشرة وتعاون على المستوى الاقليمي ومستوى منظمة المؤتمر الاسلامي فيما بين الهيئات العلمية والتكنولوجية واصحاب القرار بشأن القضايا المتصلة بالبيئة.

٣- تطوير المشاريع التعاونية فيما بين الدول الاعضاء بالمنظمة لمواجهة الحالات الطارئة وغيرها من التطورات التي قد تتسبب في مخاطر على البيئة وعلى الصحة العامة.

٤- دمج الاعتبارات البيئية في خطط وبرامج وسياسات التنمية الاقتصادية، وفي مجالات محددة من النشاط الاقتصادي وذلك على الصعيد الوطني وفي انشطة التعاون الاقتصادي لمنظمة المؤتمر الاسلامي وفي العمل المشترك.

آلية المتابعة والتنفيذ

وفقا للاهداف والمبادئ التي حددتها الاستراتيجية وفي ضوء الدروس المستفادة من التجارب السابقة، تكون آلية متابعة وتنفيذ خطة العمل على النحو التالي:

١) تقوم البلدان الأعضاء بعد اعتماد خطة العمل باعداد وتنسيق قائمة بالاحتياجات والقدرات المتاحة في القطاعات التي تشملها خطة العمل، حتى يمكن تنفيذ الخطة تنفيذا فعالا بما في ذلك مشروعات مناسبة تلبي الاحتياجات المطلوبة.

٢) بعد استكمال الكومسيك اعتمادَ خطة العمل، يتم عقد سلسلة من اجتماعات الخبراء للنظر، على اساس الاولوية، في قطاع واحد او عدة قطاعات مترابطة تشملها خطة العمل، وذلك بهدف:

أ- استعراض متطلبات تنفيذ بنود خطة العمل الخاصة بشتى قطاعات ومجالات التعاون وتقديم مقترحات عند الضرورة لتعزيز التعاون في هذه المجالات.

ب- تحديد قطاعات فرعية ملائمة لتنفيذ مشروعات يمكن انجازها في فترة زمنية معقولة.

ج- تحديد الدول الاعضاء التي تبدي اهتماما واستعدادا للمشاركة في الانشطة والمشروعات في القطاعات الفرعية التي سبق الاتفاق عليها.

د- القيام، عند الاقتضاء بتشكيل "لجان للمشروعات" من الدول الراغبة في القطاعات الفرعية التي تم تحديدها لاعداد الدراسات اللازمة لمشاريع محددة، بالاستعانة بالمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اذا اقتضت الحاجة ذلك، واقتراح الخطوات المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع.

٣) يرفع فريق الخبراء المشترك تقارير الى الكومسيك من خلال لجنة المتابعة، لضمان التنسيق فيما يتعلق بالعلاقات الممكنة والترابط بين شتى ميادين خطة العمل.

٤) ان الاشتراك الفعلي من قبل رجال الاعمال في هذه الاجتماعات امر حيوي بالنسبة لمجالات التعاون لخطة العمل الجديدة، وذلك على مستوى اجتماعات فريق الخبراء ولا سيما في لجان المشروعات. ولا يكون ذلك لمجرد الاستفادة من خبرتهم وعميق نظرتهم في مجال التعرف على مشروعات محددة وتنفيذها فحسب، بل ولتعزيز الاتصالات المباشرة فيما بينهم باعتبارهم الذين يتولون مسؤولية هذا التعاون في نهاية المطاف.

٥) ان اشراك المؤسسات المالية في هذه العملية الذي يستحسن ان يكون منذ البداية، له أهمية اساسية في التغلب على مشكلة التمويل المزمنة التي تعترض تنفيذ الانشطة أو المشروعات المعتمدة وهي مشكلة عوقت العمل المشترك لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الماضي.

٦) تعقد اجتماعات وزارية اما بصورة منفصلة أو بالتزامن مع الدورات السنوية للكومسيك تحت رئاسة الدولة التي تختار لذلك، كلما دعت الضرورة لاستعراض التقدم المحرز على مستوى اجتماعات فريق الخبراء و"لجان المشروعات". وفي هذا السياق تقوم الاجتماعات الوزارية بالموافقة النهائية على المشروعات التي ينتهي الخبراء من اعداد صيغتها النهائية، وتتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ المشروعات المعتمدة.

٧) يدرج بند دائم على جدول الاجتماعات السنوية للكومسيك بعنوان "استعراض تنفيذ خطة العمل"، الى جانب بنود اخرى تحددها لجنة المتابعة.